الوزير الأول في المملكة المغربية، السيد عباس الفاسي

نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، السيد ريتشارد باوتشر

رئيس قسم مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية في مكتب الأمم المتحدة المعني بمنع الجريمة ومكافحة المخدرات، السيد ديمتري فلاسيس

حضرات السيدات والسادة الكرام،

يسعدني أن أكون بينكم اليوم في مدينة الرباط في المملكة المغربية لأشارك معكم في هذا الحوار المتعدد الأطراف بشأن موضوع قديم جديد وهو موضوع مكافحة الفساد.

بدايةً لا بد من تقديم الشكر إلى جلالة الملك محمد السادس على رعايته السامية لهذا المؤتمر، وإلى حكومة المملكة المغربية على استضافتها وتنظيمها لفعالياته، مؤكدًا تقديرنا الكبير للشراكة المتجدّدة التي تجمع بين برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي والمملكة المغربية في مجال مكافحة الفساد منذ سنوات عدّة، والتي نأمل أن تؤتي ثمارًا ملموسة في السنوات القادمة، خصوصًا مع استعداد المملكة المغربية لاستضافة أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد في شهر أكتوبر 2011.

إن هذا الإجتماع يأتي أيضًا في إطار الشراكة التي نشأت بين برنامج الأمم المتّحدة الانمائي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ سنة 2005 لدعم الدول العربية في إحداث تقدّم ملموس في مجال إصلاحات إدارة الحكم ومكافحة الفساد. ويأتي أيضًا في إطار علاقة التعاون المتينة التي تجمعنا مع شركائنا

في البلدان العربية، وشركائنا في البلدان المانحة، وعلى رأسهم حكومة الولايات المتّحدة الأميركية التي كانت وما زالت شريكًا رئيسيًا لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في هذا المجال.

السيدات والسادة،

لا أحتاج لأن أكرر ما سمعناه بشأن التأثيرات المدمّرة للفساد على جهود التنمية والإصلاح. ولكن يكفي أن أعطي بعض الأرقام ليتضح لنا حجم هذا التأثير. ففي قطاع الصحة على سبيل المثال، يؤدي الفساد إلى إهدار أكثر من 5% من حجم الإنفاق العالمي على الصحة أي ما يُقدّر بحوالي 260 مليار دولار أميركي سنويًا، فيما يؤدي الغش إلى إهدار ما بين 10 و30% من موازنات الدواء في الدول المنخفضة الدخل. أما في قطاع المياه، فإن كلفة بناء مشاريع البنية التحتية تزداد بنسب تتراوح بين 20 و40% نتيجة الفساد، أي ما يقدّر بحوالي 9 مليار دولار سنوياً على أقل تقدير. هذه الأرقام ما هي إلا جزءٌ صغيرٌ من الصورة التي تتضح لنا يومًا بعد يوم بشأن الواقع الخطير للفساد وتأثيره السلبي على التنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

المنطقة العربية لا تشذّ عن هذا الواقع. وتفصح الأحداث في الفترة الأخيرة عن حجم المعاناة التي تعيشها كثيرٌ من شعوب هذه المنطقة، والتي دفعتها إلى التعبير بقوة وتصميم عن رفضها العارم لاستمرار الواقع كما هو عليه. فطالب الناس، وبصوت مسموع تردد بمزيد من الحريات العامة وبمزيد من العدالة الإجتماعية والإقتصادية، ورفعوا شعار مكافحة الفساد عاليًا حتى كاد يعلو فوق كل الشعارات الأخرى.

والمنطقة العربية كانت قد بدأت تشهدت في السنوات الماضية تقدّمًا في مجالات الإصلاح، وإن اتسم هذا التقدّم بالبطء الشديد أو التباطؤ، وبعيدًا في معظم الأحيان عن معالجة مشكلة الفساد بالشكل المطلوب. ولكن هذا لا ينفي أهمية مراجعة الجهود الماضية والبحث في سبل البناء عليها خصوصًا مع وجود بعض التجارب العربية التي كانت متقدّمة عن غيرها في تخصيصها حيّزًا واضحًا لموضوع مكافحة الفساد، وفي تحقيقها لبعض الإنجازات وإن ما زالت تعدّ محدودة بالمقارنة مع عمق التحديات القائمة.

في الوقت نفسه، لا بد من وقفة جديدة ومن مراجعة دقيقة للحسابات والمبادرات والمقاربات. إن ما حدث مؤخرًا في المنطقة العربية، أيها السيدات والسادة، وما زال يحدث، يدفع الأمور إلى أبعد من ما كان متوقعًا بالنسبة لجهود الإصلاح في المنطقة العربية، ويكسر الطريقة التقليدية في التفكير في كيفية اجراء هذا الإصلاح في هذه المنطقة والتي اتسمت بالاجتزاء وعدم الشمول وتبنت سياسة طويلة الأمد. فما قبل سنة 2011 شيء، وما بعد سنة 2011 شيء آخر. وإن كان لا ينبغي لنا التعميم، فإنه يمكن القول أن هناك مبادئ بدأت تستقر لا بد من أخذها بعين الحسبان من الآن فصاعدًا. فعهد تركيز السلطة في يدّ قلة من الأفراد في طريقه إلى الزوال، وعهد البرلمانات الصورية وأجهزة الرقابة في طريقه إلى الزوال، وعهد إقصاء الناس عن التعبير عن أرائهم في طريقه إلى الزوال. وبالمقابل، بدأ يتشكّل عهد جديد، عهد فيه مساحة أكبر للمجتمع المدني، عهد لا مناص فيه عن جود هيئات مستقلة وقوية للرقابة والمساءلة والمحاسبة، عهدٌ سيكون فيه المواطن مشاركًا ورقيبًا بحقّ، ويسوده إحساس الناس بمسؤوليتهم في حماية المال العام والموارد العامة.

والأهم من ذلك كله أن هذه المبادئ يبدو أن لا رجعة فيها، لأن من يؤمن بها ويحرّكها هو جيل الشباب الذي سيكون قادرًا على ترسيخها وحمايتها في المستقبل وإن تتطلب ذلك الكثير من الجهد والتضحيات.

حضرات السيّدات والسادة،

هذا الواقع الجديد في المنطقة العربية يحمل فرصًا هامةً لتوسيع وتعميق التعاون في مجال مكافحة الفساد وغيرها من إصلاحات في نظم الحكم وما يواكبها من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنّه يحمل معه أيضًا كمًّا هائلًا من التحديات التي يجب التمعن بها قبل البدء بمعالجتها بشكل قد تكون له تداعيات سلبيّة على المدى المتوسط والبعيد.

لقد شهدت أجندة مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا على مستوى العالم، فلم يعد يجوز النظر إليها باعتبارها أجندة قانونية وقضائية بحتة، برغم أهمية هذا الجانب. وفي الوقت نفسه، لم يعد يجوز التعامل

معها بالشكل التقليدي من خلال إصلاحات جزئية في نظم الحكم، بل بدأ يبرز توافق دولي حول ضرورة العمل على تطوير مقاربات جديدة تمزج بين معالجة المشاكل الهيكلية المتعلقة بالبيئة السياسية والمؤسسية والمجتمعية من جهة، والمعالجات المتخصصة لمشكلة الفساد من خلال تدابير متعدّدة تسعى الى ترسيخ النزاهة والمساءلة والشفافية والإدارة السليمة للشؤون والموارد والممتلكات العامة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، تقدّم اتّفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، التي دخلت حيز النفاذ سنة 2005، إطارًا معياريًا دوليًا متقدمًا سواء من حيث شمول مضمونه أو من حيث حصوله على رضا وتوافق دول العالم. حتى تاريخه، هناك أكثر من مائةٍ وخمسين بلدًا وافق على تنفيذ الإتّفاقية من بينها ست عشر بلدًا عربيًا. ومن هنا، فإن التعاون من أجل تنفيذها يكتسب زخمًا إضافيًا في ضوء ما تشهده المنطقة العربية حاليًا.

حضرات السيّدات والسادة،

لقد واكبنا في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي تطوّر جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية منذ بداية الألفية الثالثة حيث اتبعنا نهجاً يركز على تعزيز الوعي للأطراف المعنيين وإنشاء شبكات تضمّ رواد الإصلاح في الحكومات والمجتمع المدني. وفي الفترة الممتدة بين سنتي 2007 و2010، عملنا مع شركائنا الإقليميين والدوليين، لا سيّما مكتب الأمم المتّحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة على دعم سلسلة من النشاطات الإقليمية المتخصصة التي استفاد منها ما يقارب **الألف مشارك من عشرين بلداً عربياً** بينهم وزراء ورؤساء هيئات مكافحة الفساد وأجهزة رقابة مالية وإدارية وقضاة ومدعين عامين وبرلمانيين ومسؤولين رسميين آخرين بالإضافة إلى ممثلين عن منظّمات المجتمع المدني وإعلاميين.

ومن أهمّ ما قمنا به على المستوى الإقليمي هو:

- أولاً: دعم تأسيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتقديم المساندة الفنية لها لتصبح بذلك هذه الشبكة، وفي وقت قصير جداً، المنبر الإقليمي العربي التشاركي الرائد لتبادل الخبرات وتنمية القدرات ومناقشة السياسات في مجال مكافحة الفساد.
- ثانيًا: إدماج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الحوار القائم بخصوص سياسات إدارة الحكم من خلال العمل مع البلدان العربية على إيجاد مساحة أوسع لمناقشة مواضيع مكافحة الفساد، وتشجيعها على الانضمام إلى إتفاقية الأمم المتّحدة، ومساعدة 5 بلدان عربية على إنجاز التقييم الذاتي الخاص بالاتفاقية، وتنظيم حوارات إقليمية متخصّصة أنتجت مجموعة من التوصيات ذات الصلة التي جرت متابعتها في 8 بلدان عربية على الأقل.
- ثالثًا: بناء المعرفة بشأن مواضيع متنوعة في مجال مكافحة الفساد بما في ذلك آليات الوقاية من الفساد، وحماية الشهود والمبلغين، وتقييمات مكافحة الفساد، والنزاهة والأهداف الإنمائية للألفية، وهيئات مكافحة الفساد وغيرها، وذلك من خلال ورش عمل ودراسات متنوعة.

بموازاة ذلك، قامت مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية بتعزيز دعمها لجهود مكافحة الفساد. حاليًا، يقوم مكتبنا في الأردن بدعم هيئة مكافحة الفساد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومثله مكتبنا في العراق، فيما يقوم مكتبنا في اليمن بالتركيز على تعزيز قدرات المجتمع المدني والإعلام. أما مكاتبنا في كل البحرين ومصر وتونس والمغرب فستستعدّ لتعزيز إنخراطها في برامج جديدة ومتخصصة تستهدف مساعدة البلدان على تطوير وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية لمكافحة الفساد.

ويعدُّ هذا الشهر بالتحديد محطّةً بارزةً في مسار التعاون بين برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وشركائنا في المنطقة إذ يشكّل بداية المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" الذي سيتم تنفيذه خلال فترة 2011–2014. وهو يستند الى نتائج سلسلة من المشاورات الإقليمية التي شارك فيها ممثلون عن 16 بلد عربي، ويسعى للإستجابة إلى الطلب المتزايد في هذه البلدان على التعاون في هذا المجال من خلال تزويد المعنيين بالأدوات اللازمة للعمل على الحدّ من مخاطر الفساد واعتماد معايير وممارسات أفضل في

هذا الشأن. وقد صادق على المشروع الإقليمي حتى الآن ست بلدان عربية هي الأردن والعراق والسلطة الوطنية الفلسطينية وجيبوتي والمغرب واليمن فيما عبرت البحرين وتونس وقطر ومصر عن رغبتهم بالمصادقة. ويستفيد المشروع الإقليمي أيضًا من دعم الشركاء الإقليميين والدوليين بما فيهم مكتب الأمم المتّحدة المعني بمنع الجريمة ومكافحة المخدرات، وجامعة الدول العربية، والبنك الدولي، وحكومة الولايات المتّحدة الاميركية وغيرها من الأطراف الفاعلة في دعم جهود مكافحة الفساد على المستوى الإقليمي والدولي.

وكما يعدّ هذا الشهر محطة بارزة لعملنا في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، نأمل أن يكون فرصة حقيقية لترسيخ المزيد من الشراكات والعلاقات التعاونية من أجل دعم جهود مكافحة الفساد والعمل على ترسيخ الشفافية والمشاركة وسيادة القانون كأسس لبيئة أكثر ديمقراطية تستند إلى العدالة الاجتماعية.

في الختام، أتمنى لمؤتمرنا النجاح والتوفيق وأشكركم على حسن الإستماع.